مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الرابع والعشرون - المجلد الثاني - التاريخ - أيلول 2024 م
doi.org/10.52866/esj.2023.02.24.07

السياسة الأمنية والإقليمية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2001

م. د. محمد محسن زيدان القريشي
جامعة الإمام الصادق (ع)
xch44rt@gmail.com

مستخلص:

يهدف البحث إلى التعرف على السياسة الأمنية والإقليمية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2001، هذه السياسات الأمنية العالمية التي تلتزمها الدول في علاقاتها الخارجية تجاه بعضها البعض، إذ أنها تعد من العناصر المكونة لإدراك صانع القرار ضمن محيط جيوبوليتيكي تنقصه صفة الاستقرار الدائم، التي تدفعه التقلبات المستمرة إلى الدخول في تكتلات موسعة تتطلب تعاوناً فاعلاً وشراكة لها دور استراتيجي لا تقضي على الطرف المنازع بقدر ما تميل به نحو التحرك بحكمة وروية نحو سياسة أمنية ناجحة. شهدت البيئة الأمنية العالمية تغيرات جوهرية منذ أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001م، ملقية بظلالها على مفهوم الأمن القومي الأمريكي، لذلك كانت السياسة الأمنية الأمريكية تمثل تحدياً كبيراً لصناع القرار الأمريكي في أروقة الإدارة الأمريكية، وهذا ما تطلب تحديداً ومراجعة فورية لسياستها الأمنية في الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي، التهديدات الجديدة، الإقليمية.

American Security and Regional Policy Towards the Middle East After 2001

Researcher: Lect. Dr. Mohammed Mohsen Zidan Al-Quraishi
Teaching at: Imam Al-Sadiq University (peace be upon him)
Email: xch44rt@gmail.com

Abstract :

The research aims to identify the American security and regional policy towards the Middle East after 2001, these global security policies that countries are committed to in their foreign relations towards each other, as they are considered among the components of the decision-maker's perception within a geopolitical environment that lacks the quality of permanent stability, and which is driven by constant fluctuations to enter into expanded blocs that require effective cooperation and a partnership that has a role. Strategic does not eliminate the conflicting party as much as it tends towards moving wisely and deliberately towards a successful security policy. The global security environment has witnessed fundamental changes since the events of September 11, 2001, casting a shadow on the concept of American national security. Therefore, American security policy represented a major challenge to American decision-makers in the corridors of the American administration, and this required specification and immediate review of its security policy in the Middle East. .

key words: National security, new threats, regional.

المقدمة

تعد السياسات الأمنية العالمية التي تلتزمها الدول تجاه بعضها البعض في علاقاتها الخارجية إحدى متغيرات السياسة الخارجية ووسيلة من وسائلها، وقد تشكل مدخلاً للتعرف على محفزات البيئة الدولية المكونة لسلوك الدول الخارجية، مدفوعة برؤيتها المتجددة لمنطقة أقل عنفاً وأكثر ميلاً إلى التعاون. إن السياسة الأمنية الدولية بنحوٍ عام، والأمريكية بنحوٍ خاص قادرة على التطور بأستمرار من خلال الدراسات والبحوث لكي تواكب الأحداث العالمية المتسارعة، وفي محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية لجعل الأمن الأمريكي جزءاً لا يتجزأ من أمن العالم، إذ لا بد لنا من التركيز على مفردات هذا التغيير، وأدواته الجديدة، والبيئة التي نشأ فيها، وخاصة تلك التي تتعلق بجغرافية المكان كما في الشرق الأوسط.

إن مصطلح الشرق الأوسط هو مصطلح أوروبي حديث، يخضع لاعتبارات سياسية وحضارية وجغرافية (جيوسياسي)، مرتبط بتوجهات إستراتيجية للقوى السياسية الفاعلة عالمياً. وتمثل الشرق الأوسط في منطقة جنوب غرب آسيا وجزء من أفريقيا، أي أنه يضم: دول الهلال الخصيب (العراق، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين) والخليج العربي، وإيران، بالإضافة إلى مصر في شمال شرقي أفريقيا، وكثيراً ما تقع تركيا واليونان ضمن هذا الإقليم (إقليم الشرق الأوسط)، حيث أن هذه الدول جميعاً ترتبط بعناصر جغرافية وحضارية مشتركة (**موسوعة الجزيرة**، 2023، **نت**).

وفي ضوء ما تقدم إن الولايات المتحدة الأمريكية ستحاول استعمال وسائل مختلفة في التركيز على تطوير السياسة الأمنية في الشرق الأوسط وربطها بالنظام الإقليمي الجديد، والذي يعد جسراً لربط الهوة الساحقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصاعدة الأخرى التي تنافسها عالمياً، ويتم ذلك من خلال إعادة النظر في سياسة المحاور الإقليمية والأمن الإقليمي والتي يعد بيئة الشرق الأوسط نموذجاً لبنائه واعتماده مستقبلاً، وهذا ما يعزز أهمية البحث واتضاح أهميته في هذا الميدان.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من خلال كونه يسهم عملياً في تعميق الفهم لدى المهتمين بالشأن السياسي وصناع القرار في دول النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، في التعرف على الاستراتيجية الإقليمية وعلى أبعادها من أجل التصدي للجوانب المضادة والمؤثرات السلبية، ويوفر البحث أيضاً نظرياً للمتابعين بالشأن الإقليمي والدولي فرصة الاطلاع على الوصف التحليلي لجوانب الاستراتيجية الإقليمية في الشرق الأوسط في هذه المرحلة البالغة التعقيد والأهمية.

إشكالية البحث:

ينطلق البحث من إشكالية مهمة جداً تخص الأمن الإقليمي للشرق الأوسط، إذ إن السياسة الأمنية الأمريكية تقوم على نوع من السياسات العالمية المتقدمة جداً بشقيها التقني والإداري والمبنية على أسس متينة، أما في منطقة الشرق الأوسط فنحن نجد فرقاً شاسعاً بين ما تتبعه الإدارات الحاكمة وما يتم تبنيه عالمياً من نظم أمنية متطورة، فضلاً عن التغيير الأكبر الذي حصل بعد عام 2001م وتحول السياسة الأمنية الأمريكية القائمة على وجود خطر دولة على أخرى، وفي إطار البحث والتقصي عن الحقائق الموضوعية، تظهر لنا جملة من

التساؤلات التي يثيرها الموضوع، من أهمها:

1. **هل يمكن للسياسة الأمنية الأمريكية أن تشكل أحد مصادر استقرار الشرق الأوسط؟**

2. **كيف يمكن للتحالفات والتكتلات الإقليمية في الشرق الأوسط أن تشكل معبراً أو جسراً لنقل تطبيقات السياسة الأمنية الأمريكية المتقدمة ؟**

3. ما مدى مصداقية وقوة اللاعبين الإقليميين في الشرق الأوسط في تحمل مسؤولياتهم تجاه الوعي بأهمية وجود منظومة أمنية قوية تضمن الاستقرار.

فرضية البحث:

إن الفرضية التي يسعى البحث إلى إثباتها والتحقق من صحتها تستند على بحث الولايات المتحدة الأمريكية عن كيفية إدارة ملف السياسة الأمنية في الشرق الأوسط، على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية ستنجح في مسعاها لفرض توافقات أمنية في الشرق الأوسط، وذلك في حال تركيزها على مواطن الضعف في مؤسسات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط التي تعجز عن تبني الوسائل التقنية الحديثة وتوظيفها أمنياً، وأن باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية تخطي العقبات الأمنية ذات التكلفة العالية مثل الإرهاب، في حال عملت على ظهور القوى الإقليمية التي ستسهم في تثبيت المصالح الأمريكية في المنطقة وتقلل من قوة منافسيها.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على مناهج البحث العلمي الرصينة، والذي من خلاله نحاول استنباط الحقائق والتأكد من صدقها، وعدم إغفال جميع التأثيرات المتعلقة بهذا البحث، فضلاً عن الاعتماد على المنهج التاريخي والذي قد نلجأ إليه لغرض تتبع الأحداث ومواصلة التطورات السريعة الخاصة بهذا الموضوع، وكذلك تم استخدام المنهج الاستشرافي المستقبلي.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى قسمين: الجانب النظري، ويشمل مطلبين: **المطلب الأول**: مفهوم الأمن والنظام الإقليمي والإقليمية الجديدة. **المطلب الثاني**: السياسة الأمنية الأمريكية بعد عام 2001م. والقسم الثاني: هو الجانب التطبيقي، وفيه ذكر لبعض الشواهد الحقيقية من على أرض الواقع.

المطلب الأول : مفهوم الأمن والنظام الإقليمي والإقليمية الجديدة

أولاً : المقاربات المفاهيمية الجديدة

إن توسع مفهوم الأمن من الناحية النظرية لم يقابله توسع عملي معمول به على أرض الواقع في العديد من الدول ومنها الدول العربية، إذ تميزت الأنظمة الحاكمة وسلطتها في حكم المجتمعات بخصائص شخصية وفردية، مقدسة ومطلقة، فقد بات الحكام يحكمون مجتمعاتهم وإدارة شؤونها وصنع سياساتها وقراراتها وفقاً لإرادات شخصية فردية مطلقة وغير مسؤولة، وارتباط أمن المجتمع وأنظمته بأمن الحاكم وأسرته ورؤيته الذاتية وتقديراته الشخصية حتى أصبحت قيم الحاكم واحتياجاته ومصالحه وأهدافه الموضوع الأول، فيما أصبحت القضايا المتعلقة بأمن الإقليم والمجتمع، مجرد متغيرات فرعية تابعة للمتغير الأساس والأول وهو أمن الحاكم ومصالحه. (**مراد، 2017، ص-16 17**).

قبل الحرب العالمية الثانية كانت الدراسات الأمنية من اختصاص العسكريين والإستراتيجيين، ولكن تدخُّل المدنيين في الحرب العالمية الثانية أدى إلى تحول الدراسات الأمنية، ويمكن إجمال المراحل

التي مرَّتْ بها الدراسات الأمنية – حسب رأي ماك سويني- إلى أربع مراحل: **المرحلة الأولى**: وتبدأ بانتهاء الحرب العالمية الأولى إلى أواسط الخمسينيات، وقد ارتبطت بمصطلح الأمن الجماعي. **المرحلة الثانية**: وتبدأ من منتصف الخمسينيات حيث بدأت مرحلة جديدة مع التطور الحاصل في علم السياسة، وأثناء الحرب الباردة تطوَّرَ البحث في المقاربات العلمية للتهديد واستعمال القوة للدفاع عن مصلحة الدولة واستتباب الأمن، كما ظهرت مصطلحات جديدة كـ (نظام الأمن) و(الأمن الدولي) التي تؤكد اعتماد الدول فيما بينها. **المرحلة الثالثة**: وتبدأ مع بداية الثمانينيات، والتي أعادت النظر في المقاربات النظرية الموجودة ونجاح نظريات الاعتماد المتبادل ومقاربات السياسة الاقتصادية الدولية. **المرحلة الرابعة**: وهي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حين اتخذت الدراسات الأمنية أبعادًا أخرى بدخولها كل الميادين والمجالات (**الشحات**، 2023، **ص**-727 728) (**علي الدين هلال**، 2012، **ص**33).

ارتكزت السياسة الأمنية الأمريكية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على عدد من المتغيرات خاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001م، والتي ساعدت بنحوٍ أو بآخر الولايات المتحدة الأمريكية على فرض الصورة التي تريدها لهذه المنطقة بدءاً من الرغبة في الهيمنة على دول منطق الشرق الأوسط، والتدخل في السياسات الداخلية لها، مروراً بنشر الفكر الأمريكي المتمثل في مشاريع الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان وفي بناء المجتمعات مثل التعليم وما شابه ذلك، والسعي لإنضاج فكرة الإدارة الإقليمية الجديدة.

ومن كل ما سبق يرى الباحث أنه وبفعل العولمة حدثت تحوُّلات في مفهوم الأمن والمشهد الأمني العالمي، كان أبرزها تحولات موازين القوى والقوة، إذ أنها لم تعُد ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعامل العسكري، بل تجاوزته إلى التكنولوجيا والتعليم، والنمو الاقتصادي وتبادل المعلومات، فالقوة العالمية اليوم تتأسَّس على مصادر من قبيل القوة اللّينة أو القوة الناعمة (وهي التي تأتي عن طريق الدبلوماسية، والحوار الحضاري، والتاريخ، والعلاقات المشتركة)، كما أنها تقوم أيضاً على مصادر ملموسة للقوة الصلبة (وهي المتأتية من استخدام سياسة الجزرة والعصا أو القوة الاقتصادية أو القوة العسكرية).

ثانياً: مفهوم الأمن

الأمن: هو إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة، والشعور بالاستقرار (**كامل**، 1995م، **ص**97). ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها في إدارة الأخطار التي تتهدد وحدتها الترابية، واستقلالها، واستقرارها السياسي في مواجهة الدول الأخرى، وهكذا فإنه بهذه الصفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية، وأن تعزيزه يكون بالاعتماد على القوة في شقها العسكري (**زقاغ**، 2021، **ص**2). وقد اتسمت التحولات والتغيرات العالمية التي أفرزتها الحرب الباردة مثل التهديدات في المخاوف التي سادت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تجاه المد الشيوعي والمخاطر التي كانت تهدد القيم الليبرالية. ولايزال الأمن الأمريكي يشكل محور التفكير في معظم الدراسات السياسية التي تتناول حاضر ومستقبل الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يعد من أولويات المصالح العليا للدولة.

لقد أدت نهاية الحرب الباردة والوتيرة السريعة المتزايدة للعولمة إلى تغير في المجتمع الاقتصادي عبر الأطلسي. (**المعهد العراقي، 2021، نت**). ومن الأمثلة على ذلك:

1- انقلاب الشيوعيين في تشيكوسلوفاكيا (1948) وتصفية خصومهم السياسيين وتمكين السوفيات من البلاد.

2- مبادرة الدول الغربية بعد انقلاب براغ إلى إعلان ألمانيا معقلاً لمحاربة الشيوعية.

3- قرار الدول الغربية الثلاثة الأساسية (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) توحيد مناطق نفوذهم في ألمانيا وصك عملة خاصة بالشطر الغربي منها (**الجزيرة، 2016، نت**).

أما في الوقت الحالي فقد بدأت السياسة الصينية بالظهور والتي سعت إلى تحسين علاقاتها مع دول الجوار، وهذا الأمر يعتبر تحطيم تام للسياسة التي تفرضها الولايات المتحدة على حلفائها. (**الطائي، 2013، ص62**). ومن ثم فان أي جهد بحثي لتأطيرها وضبط مضامينها هو أمر صعب للغاية، إذ تواجهه عقبات عدة تتراوح بين العقبتين المعرفية والسياسية (**جندلي، 2008م، ص5**). تطورت الدراسات الأمنية في إطار المدرسة الواقعية أولاً، بتأثرها بالحرب الباردة التي كانت ظروفها مؤاتية لها لأحتكار هذا الحقل المعرفي، ما دفع المختصين إلى تحديد تعريف للأمن يتلاءم مع ظروف الحرب الباردة مثل تعريف Arnold Wolfers للأمن، إذ يقول: «أنه في جانبه الموضوعي يعني غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم» (**عنتر، 2005م، ص57-56**).

ثالثاً: إعادة صياغة مفهوم الأمن

الأمن هو الطمأنينة وهي الحالة المقابلة لحالة الخوف والرعب والفزع (**ابن منظور، د. ت، ص140**)، أما بالاصطلاح فإن المفهوم الأمني هو مفهوم متوسع، فهو يرمز إلى التخلص من التهديد الموجود أياً كان نوعه وأياً كانت صفته، كما أنه يعني تحرر الدول من القيود المختلفة المؤثرة عليها، بغض النظر عن الظروف المختلفة المحيطة بها التي تعمل على عرقلتها وتعمل على زيادة الاضطراب الموجود بها (**حميد، 2016، ص19**).

شكل مفهوم الأمن هاجس كبير لدى المفكرين وصناع القرار على حد سواء، إذ أن أولوية السياسة الداخلية والخارجية تمثلت بضمان البقاء والأمن والإستمرار، هو مصطلح غامض مثير للنقاش والجدل (**قسوم، 2010، ص7**). فمثلاً قدم أرنولد ولفرز Arnold Wolfers مثل هذا التعريف عندما قال: «يقاس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم». (Wolfers, 1962, p.150).

لقد سيطر المنظار الواقعي بشكل كبير إبان الحرب الباردة، إذ عمدوا على تعريف الدراسات الأمنية في حقل العلاقات الدولية تعريفاً ضيقاً من خلال التركيز على قضايا الأمن العسكري ومحورية أمن الدولة، والأمن الوطني، لتكيفه مع التهديدات الأمنية في ظل نظام ثنائي القطبية تتصارع فيه كل من الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الشرقية بزعامة الإتحاد السوفيتي. ومع نهاية الثمانينات بدأت تظهر تهديدات أمنية جديدة مثل (الدولة القومية)، وتحت قومية (الفرد، الجماعات، ...) وفوق قومية (الشركات متعددة

الجنسيات، المنظمات الدولية،...). لقد تم التراجع عن التركيز على المفاهيم المفتاحية الأربعة المرتبطة بالنموذج الواقعي والقائمة على فكرة حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، مما فسح المجال أمام أبحاث السلام الإيجابي والبنائيين لإستخدام التقليد السوسيولوجي الدوتشي المركز على أنماط التفاعل المدنية تحت القومية (دون مستوى الدولة) والتقليد النقدي للعنف البنيوي وغيرها من أبحاث السلام، مما إستدعى ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن بالشكل الذي يستوعب كل التهديدات الأمنية الجديدة، لذلك عرفت تلك المرحلة بمرحلة النهضة في الدراسات الأمنية لما شهدته من تطور ملحوظ في الدراسات الأمنية في ظل إنفتاح الأجندات البيئية والإقتصادية والمجتمعية والسياسية الجديدة، وبهذا المنطلق، تعتبر مرحلة نهاية الحرب الباردة بمثابة نقطة تحول في مفهوم الأمن والدراسات الأمنية (**بوستي**، 2019، ص2).

ومن الأمثلة على ذلك ما حصل في نهاية الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية أحداث ربيع براغ عام 1968 وما نتج عن ذلك من فلسفة امنية جديدة.

ربيع براغ 1968: هو فترة قصيرة من التحرر عاشها التشيكوسلوفاكيون أثناء تنصيب ألكسندر دوبتشيك سكرتير أول للحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا عام 1968، حيث منح حرية أكبر للصحافة لم يكن الحزب الشيوعي يسمح بها، ومن أهم الإصلاحات التي اقترحها دوبتشيك آنذاك: حرية الصحافة والتعبير، حرية التنقل، لا مركزية الاقتصاد، وضع دستور للبلاد يعقد المساواة بين الأمتين التشيكية والسلوفاكية، في إطار جمهورية فيدرالية (**فروست**، 1998، **نت**). لقد صرح دوبتشيك زعيم الشيوعيين التشيكوسلوفاكيين ورمز ربيع براغ، عن نيته في استبدال نظام الحكم التشيكوسلوفاكي باشتراكية ديمقراطية خلال 10 سنوات، كما تم التحدث عن إمكانية معاودة السماح للأحزاب بالعمل السياسي، وهذا الأمر يعد تجسيداً حياً للأمل في التطور الديمقراطي، والتعددية الحقيقية، والسبيل السلمي لدولة يحكمها القانون واحترام حقوق الإنسان. لقد استند ربيع براغ إلى قيم أساسية هي: الحرية، والتعددية، والتسامح، والسيادة، ورفض إملاءات المعتقدات الشيوعية، إلا أن التدخل السوفييتي أجهض جميع إصلاحات دوبتشيك، باستثناء التعديل الدستوري المنشئ للفيدرالية (**ميتشينك**، 2008، **ص31**).

رابعاً: القوة العسكرية ومحورية أمن الدولة.

أسهمت المنظومة المفاهيمية لما بعد اتفاقيات وستفاليا في تقديم تفسيرات ملائمة لطبيعة العلاقات الأمنية بين الدول، وضمن هذا السياق ظهرت الواقعية بنسخها النظرية المتعددة، أي النظر إلى الدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية ومحور أي سياسة أمنية، وأن الأولوية هي لتحقيق أمن الدولة في مواجهة أي تهديدات عسكرية خارجية، وفقاً لأنصار الاتجاه الواقعي فإن الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدول كافة هو تحقيق أمنها، وعليه فالقوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الدولة لتحقيق أهداف أمنها القومي، ويقول تريجر وكرننبرج في هذا الشأن: هو «ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية». (Trager & Kronen-berg, 1973, pp.35-36)، وكتب أيضاً فرانك تراجر

Frank Trager وفرانك سيموني Frank Simonie بأنه "ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي يهدف إلى خلق الشروط الملائمة وطنياً ودولياً وتوسيع القيم الحيوية للدولة في مواجهة أعدائها الحقيقيين". **(بولالوة وآخرون، 2021. نت)**. فسياسة الأمن الوطني مثلما يرى مورغنثاو «Morgenthau» تنطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوة التي تمكن من تحقيق فرص جيدة لنجاح سياسة الأمن الوطني، وإن شعور الدولة بالأمن يزداد بازدياد حجم قوتها **(دالتون، وبن صالح، 2012، ص17)**.

خامساً: مدرسة العالم الثالث للدراسات الأمنية
Third world security studies

لقد طرح أنصار مدرسة العالم الثالث للدراسات الأمنية العديد من التساؤلات عن مدى ملاءمة النظريات الأمنية على غرار ما قدمه أصحاب الاتجاهات الفكرية المغايرة. فقد واجه المفهوم التقليدي للأمن تحديات على أكثر من صعيد؛ فمن جهة لم تعد الدولة الفاعل الوحيد المؤثر في التفاعلات الدولية، بل امتد هذا التأثير ليطال فواعل أخرى غير الدول [المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والجماعات الإرهابية...]. ومن ناحية أخرى، فقد كشفت تحولات البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة عن تنوع في مصادر التهديد للدولة الوطنية-عدا التهديد العسكري الخارجي الذي حظي بالأولوية الاستراتيجية لأنصار الطرح التقليدي، هذه الأخيرة التي أصبحت في مواجهة مجموعة كبيرة من التهديدات كالجريمة المنظمة، والإرهاب الدولي، والتغيرات المناخية، وانتشار الأمراض والأوبئة **(سليم، 2013، ص3)**.

سادساً : التطبيقات الجديدة لمفهوم الأمن

لقد تعدد مفهوم الأمن والأطر النظرية التي عالجته، إذ ظهرت مفاهيم جديدة لتطبيقات الأمن على المستوى العالمي، ولعل من أبرز ما كتب عن "الأمن" هو ما أوضحه روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد المفكرين الاستراتيجيين البارزين في كتابه "جوهر الأمن"، حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة" أي ربط الأمن بالتنمية. ومن بين أهم هذه المفاهيم الجديدة التي ظهرت هو:

أ- التحول في نوعية النزاعات الدولية.

ب- حفظ السلام.

ج- ربط الأمن بالتنمية **(نصيرات، 2002، ص450)**

سابعاً: البعد الإقليمي للأمن

لقد تجاهلت الدراسات التقليدية للأمن بنحوٍ كبير المحيط الإقليمي في المشكلات الأمنية. لذا، يعد تحليل الأمن على هذا المستوى من أبرز الإسهامات التي قدمتها مقاربة «بوزان» Buzan الشاملة «فالأمن الوطني National security – أمن فرنسا مثلاً- ليس في حد ذاته مستوى ذو مغزى للتحليل، لأن ديناميكيات الأمن علائقية بالأساس، فلا وجود لأمة مكتفية ذاتياً من الأمن، أما الأمن الشامل Global security فيعبر في أفضل الحالات على تطلع لا على الواقع، وعلى النقيض من ذلك، يشير الإقليم Region إلى مستوى ترتبط فيه الدول أو وحدات أخرى بما فيه الكفاية مباشرة مع بعضها البعض (Buzan, & Waever, 2003, p.43)، وتعرف مجموعات الأمن الإقليمية بأنماط متينة من المودة والعداوة Amity/Enmity بين وحداتها (McSwee-

ney, 1999, p.63). كما إن مفهوم الأمن عند ماكنمارا يشمل أبعاداً كثيرة، فيعرفه على أنه: «تنمية عسكرية واقتصادية واجتماعية، تنمية للموارد والقوى المختلفة، تنمية للدولة والمجتمع، تنمية للعلاقات الخارجية والسياسة الداخلية». (**بولالوة وآخرون، 2021. نت**)

ومن أمثلة البعد الإقليمي للأمن هو طموحٌ العرب إلى إنشاء دولة عربية كبرى موحدة، ومن ثم أفكارٌ قومية داعية إلى تحرر العرب من الاستعمار، كلها ساهمت في تعزيز حضور مفهوم «الأمن القومي العربي»، وبالأخص عند تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945، لتأتي حرب فلسطين بعد احتلالها منعطفًا فعليًّا في تكريس المفهوم على أرض الواقع، وترجمته في المجهود الحربي العربي ضد إسرائيل. لقد تكامَلَ مفهوم «الأمن القومي العربي» مع التهديد الذي مثله إنشاء دولة إسرائيل (1948) على أمن العرب قاطبة، وتشارُك الشعب العربي في الشعور بنشوة النصر ومرارة الهزيمة في حروبٍ خمس مع الكيان الغاصب (1948 و1956 و1967 و1973 و1982) (**المسفر وآخرون، 2023، ص30**).

ثامناً: التهديدات الأمنية الجديدة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والسيطرة على مفاهيم ثنائية القطبية وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أدى ذلك الأمر إلى السيطرة على عدد كبير من الدول، إذ أصبحت التهديدات موجودة بنحوٍ مختلف وخصوصاً تلك التي تقع على عاتق دول العالم الثالث أو ما يطلق عليهم بالدول النامية، إذ تجاوزت التهديدات الأمنية العسكرية، والتي كانت موجودة من قبل وأصبحت تطورات وتهديدات أمنية غير صلبة تتعامل مع كل فئة من الفئات الموجودة غير التي كانت موجودة في وقت ثنائية القطبين (**سيد أهل، 2014، ص219**). لقد عرف باري بوزان التهديد على أنه: «تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الإيديولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى». ويعتقد باري بوزان أن الدول القوية عادة ما تتعرض لتهديدات خارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج. (**عكروم، 2013، ص64**).

1- التهديدات التماثلية والتهديدات اللاتماثلية

أ. التهديدات التماثلية: يطلق على النمط التقليدي للتهديدات الذي تتميز بالطابع البيني والعسكري وتتشابه بالفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة (أ) وبين دولة (ب) (**لنده، 2013، ص25**)، مثل التهديدات المتبادلة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية باستخدام القوة بينهما، وتوجد مجموعة من العناصر التي تساهم في تحديد التهديد الأمني، ويمكن من خلالها تحليل أي تهديد أمني لابد من التطرق لها على النحو الآتي (Eichler, 2006, p.66):

1) **طبيعة التهديد:** ما هو تصنيف هذا التهديد؟ وما هي أبرز أبعاده؟

2) **مكان التهديد:** ما هو النطاق الجغرافي لهذا التهديد؟ وما هي امتداداته؟

3) **زمان التهديد:** ما هي تأثيراته المستقبلية؟

4) **درجة التهديد:** ما قوة هذا التهديد؟ وما هي خطورته؟

5) **تعبئة الموارد:** ما هي الإجراءات والتدابير المناسبة المادية والبشرية والمعنوية لمواجهة هذا التهديد ومحاولة الحد من تأثيره وأبعاده؟

ب. التهديدات اللاتماثلية: بعد انتهاء الحرب الباردة توسع مفهوم الأمن نتيجة لظهور مخاطر وتهديدات جديدة من الساحة الدولية تتجاوز التهديدات العسكرية، هي تهديدات مجهولة المصدر وغير معروفة، والتي تعرف بالتهديدات اللاتماثلية أو اللاتناظرية أو غير المتكافئة، إذ تكون بين طرفين غير متكافئين، وعدم التكافؤ هذا يكمن في القوة، وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات (**الأنصاري**، 2006، ص31)، وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستعمل التهديدات من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى (**محمد**، 2014، ص61).

ج. التهديدات الهجينة:

إن عبارة الحرب الهجينة يستعملها المحللون والباحثون للإشارة إلى التكتيكات غير النظامية، أو لوصف مجموعة من التكتيكات والأساليب غير التقليدية في المعارك وغيرها (**قادري**، 2008، ص57)، وإن الكتابات المتنوعة عن الحرب الهجينة والنشاطات المتعلقة بها تدور حول مجموعة متماثلة من النشاطات مارستها روسيا في أوكرانيا وجورجيا وغيرهما من البلدان المجاورة، فالحرب الهجينة هي نشاطات خفية غير معلومة أو قابلة للإنكار تدعمها قوات تقليدية أو نووية ترمي إلى التأثير على السياسة الداخلية للبلدان المستهدفة (**مظلوم**، 2006، ص245).

إن الحروب الهجينة هو نوع غامض من التهديدات تجد الدول صعوبة بالغة في حماية أنفسها منه (**غاردنر**، 2023، نت)، إذن فالتهديدات الهجينة هو كل ما يتعلق بالتلاعب بفضاء المعلومات، والهجمات على البنى التحتية الحيوية، وتشمل أيضاً عمليات التخريب تحت مياه البحار والمحيطات، وإن أكثر ما يثير المخاوف المتزايدة من التهديدات الهجينة هي أنها في الغالب لا تشمل هجمات «حركية» - كأن يطلق شخص النار باستخدام سلاح - فهي تحدث بشكل أكثر غموضاً وخفاءً، وهي ليست أقل خطراً، بل أن طبيعتها تجعل من الصعب جداً تحديد من يقف وراء الحدث، مثل الهجوم السيبراني الضخم الذي تعرضت له استونيا عام 2007، أو انفجارات أنبوب الغاز تحت بحر البلطيق على سبيل المثال.

تاسعاً: المفاهيم الأمنية المرتبطة بالأمن الدولي

يمكن تأطير وتركيز أهم المفاهيم المقاربة للأمن الدولي، والتي شكلت النواة الأولى لصيرورة وبلورة الأمن الدولي وهي كما يأتي (**كاظم**، 2006، ص85):

1- **الأمن الوطني:** يتفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة الأمن الوطني كظاهرة علمية وكمستوى للتحليل، غير أنه لا يوجد إجماع حول معرفة متى ظهر الاستعمال الفعلي للمفهوم بشكله المعاصر، إذ يرى ادورد نومان (Edward Newman) بأنه «يتمثل في الدفاع عن إقليم الدولة وردع العدوان ومواجهة التهديدات العسكرية التي تتعرض لها الدولة» (**Newman, 2003, p.11**).

2- **الأمن القومي:** تناولت العديد من الدراسات والبحوث للأمن القومي والأمن الوطني، فبعضهم استعملها للإشارة إلى حماية الحدود الوطنية والسلامة الإقليمية للدول، كما أن بعض الدول عمل على استعمال مصطلح الأمن الوطني، بينما فضلت بعض الدول استعمال الأمن القومي

لربطه بفكرة التكامل الوحدوي والتعبير عن فكرها الاستراتيجي، لقد وظفت بعض الدراسات مصطلحات من الدراسات الأجنبية المتعلقة بالأمن القومي، لاسيما اللغتين الفرنسية والإنكليزية. وذلك باستعمال مصطلح الأمن القومي الإنكليزي (National Security) وبالفرنسية (Securet Natio-nale) (Fordham, 1998, pp.359-360)، وتنطبق الدراسات والمصطلحات الفرنسية والإنكليزية هذه على مجتمعات شكلت ما يسمى (الدولة الأمة) (المصري، 2010، ص3).

3- **الأمن العالمي (Global Security)** هو أحد المصطلحات المستحدثة في الدراسات العالمية عموماً والإستراتيجية خصوصاً، وهو تغير جذري في معناه وجوهره تتوافق مع معطيات التغير العالمي في القرن الواحد والعشرين. إذ بدأ المفهوم ملازماً للعولمة الاقتصادية وعمليات الاعتماد والتكامل الاقتصادي الدولي (Lipson, 1984, pp.22-23)، الذي تمثل بتأمين انتقال السلع والخدمات براً وبحراً وجواً، أي أن جوهر ومكنونة المصطلح ارتبط بالاقتصاد ومن ثم انتقل إلى الجوانب الأخرى (Murphy, 2010, p.29).

المطلب الثاني

السياسة الأمنية الأمريكية بعد عام 2001م

شهدت منطقة الشرق الأوسط قدراً من التفاعلات الدولية التنافسية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي حيث سمحت بقيام صراعات إقليمية عديدة نتج عنها مفاهيم سياسية جديدة منها مفهوم الإقليمية وتحوله إلى أداة حسم في الصراعات المستقبلية التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة منها لبسط الهيمنة لوقت أطول ضمن القرن الحادي والعشرين. إن مبدأ الإقليمية هو حجر الزاوية للسياستين الخارجية والأمنية لدول متزايدة العدد من بينها دول عظمى (**شكري، د. ت، ص9**).

أولاً: النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

Regional System in the Middle East

تناولت نظريات التكامل الاقليمي شروط العملية التكاملية والمتطلبات اللازمة لنجاحها وفي هذا الاطار يتم تناول عدة عوامل أساسية في النظام العالمي بسبب أحداث 11 أيلول 2001 حيث حدثت انتقالة كبيرة في سبل حداثية الإرهاب ليصل العقل الاستراتيجي الأمريكي تجاه السياسات الإرهابية إلى مرحلة متطورة من مراحل الاستراتيجية الأمريكية الشاملة وهي فكرة توظيف الفوضى الملائمة في منطقة الشرق الأوسط التي شهدت أحداث تغييرات للأنظمة العربية المعادية للولايات المتحدة ومن ثم بناء نظام شرق أوسطي جديد يقوم على دويلات جديدة ذات أبعاد ودلالات دينية وطائفية وقومية.

لا يزال الفرز بين الإرهاب والمقاومة صعباً وشائكاً جراء اختلاف الأسس الإيديولوجية والدوافع السياسية في تقويم هاتين الظاهرتين. لقد درج استخدام المقاومة للتعريف بأفعال مناهضة المحتل وتحرير الأوطان بالشكل السلمي والمسلح والسياسي والاقتصادي. إن الغرض من المقاومة تعديل موازين القوى ويمهد الطريق لطرد المحتل من البلاد بأقل الشروط والالتزامات. أما الإرهاب فهو بث الرعب والفزع الشديد بين الناس، ويظهر الفعل الإرهابي في نشر حالة الخوف والهلع على نطاق واسع كالخطف والقتل والتفجير وإشعال

الحرائق، ومثال ذلك ما حصل بعد احتلال العراق الذي أصبح الراية التي ترفع عالياً لتفسير أية أفعال إرهابية ومحاولة تبريرها، وإن المواطن الغربي ومع تكرار العمليات الإرهابية ضده بدأ يضّيع الحدود بين الإسلام والمسلمين عموماً، بين الإنسان المؤمن وجماعة توظف الدين لأغراض دنيوية وغايات سياسية، وصار العربي أو المسلم في بلاد الغرب يجد نفسه محاصراً أكثر فأكثر في عيون الناس وخوفهم وازدرائهم أيضاً (**زاهر، 2008، نت**).

إن الإرهاب العالمي يعد عدواً بالغ الخطورة (**أيمن عبد الوهاب، 2011، ص90**)، كما أن وجود الدولة القائد أو الدولة النموذج التي تتصدى لقيادة العملية التكاملية، والإحساس بالتوزيع العادل للمكاسب وللأعباء، ووجود الثقافة السياسية المشتركة، ووجود نخب سياسية حاكمة ذات أهداف وسياسات متقاربة، ووجود المنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية القادرة على تنشيط التبادلات والتفاعلات، وهنا يبرز دور الولايات المتحدة الأمريكية في العمل على فرض هيكلية جديدة للأمن الإقليمي (**نهار، 1993، ص6**). ويقصد النظام الإقليمي التفاعلات العالمية في منطقة ما التي تتحدد عادة على أساس جغرافي» (Louis&Spiegel,1970,pp.6-7). وترجع جذوره بالدراسات الدولية إلى مفهوم «الإقليمية -Regional ism»، إذ نشأ جدل بشأنها في مقابل مفهوم العالمية Universalism»، لقد ظهر في إطار هذا الجدل رأي يعد أن عملية التفاضل بين وجهتي النظر السابقتين تنطوي على خطأ يتمثل في اعتبار أحداهما بديلاً عن الأخرى، فالواقع من وجهة النظر هذه أن الإقليمية خطوة نحو تحقيق العالمية وليست بديلاً عنها (**أحمد، 1992، ص196**).

من كل ما تقدم يرى الباحث أن المقاومة حق إنساني مشروع للدفاع عن الحياة الكريمة وحمايتها من المخاطر ورفع الظلم، والنضال من أجل العدالة والحرية، فهي تحمل على عاتقها هم المجتمع ككل وليس مصالح فئة أو أفراد. أما الإرهاب واحد وهو مدان ومرفوض مهما كان صنفه أو طبيعته حتى لو سما هدفه أو احتل أعلى مراتب القداسة والنبل والعدالة، لأن الإرهاب فيه شتات المجتمعات وفقدان الأمن بين الناس. وأن أحداث 11 أيلول 2001 ولدت إعداد استراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب وإحداث تشريعات وقرارات جديدة وأن هذه القرارات لم تميز بين المقاومة المسلحة والأعمال الإرهابية مثل حرب أمريكا في العراق وأفغانستان، في حين أن أحكام القانون الدولي بما في ذلك الميثاق والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة تؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

1. السياسة الأمنية الأمريكية في السياق الإقليمي

جاءت السياسة الأمنية الأمريكية في الوثيقة الأمنية متحدثة عن نفسها، حيث بدأت بإطلاق العديد من الشعارات (Dinan & Sherfinski, 2018, p.27)، وكان أساس تلك الشعارات هو شعار الحملة الانتخابية للرئيس دونالد ترامب « أمريكا أولاً «، حيث تناولت الاستراتيجية الأمريكية العديد من التحديات الرئيسة للولايات المتحدة الأمريكية في العالم وقد تتعرض الولايات المتحدة على قوة المنافسة بالنسبة للولايات المتحدة من جانب روسيا والصين، فضلاً عن الدول التي تريد الحصول على أسلحة الدمار الشامل (**عبد الخالق، 2003، ص26**).

2. الأهداف الأمريكية في النظام الإقليمي الجديد:

يتلخص الهدف الإقليمي بالشرق الأوسط بما يلي (**أمين، 2006، ص28**):

أ. تشكيل نظام إقليمي جديد من المغرب إلى الباكستان ينطوي على منظومة سياسية جديدة، وهنا فقد أعلنت الولايات المتحدة محورين لسياستها بعد الحرب على العراق.

ب. إعادة تشكيل النظام الإقليمي وفقاً لمصالح الولايات المتحدة وتأمين هذه المصالح.

ت. حل نزاع الشرق الأوسط في سياق هذا التشكيل وإقامته.

ث. الرغبة في تشكيل نظام أمني خاص داخل النظام الإقليمي يتضمن الوجود الأمريكي.

ج. تحقيق الأمن الدائم لإسرائيل.

ح. الرغبة في السيطرة على النفط العراقي وتحويل العراق إلى قاعدة دائمة للوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، (**ايدامو**، 2014، ص160).

فمن المعروف أن الاحتياطي الاستراتيجي النفطي في العراق هو ثاني احتياطي استراتيجي عربياً بعد السعودية والخامس عالمياً من بين أفضل 10 دول في العالم من أصحاب الاحتياطيات النفطية بحسب جدول أعدته شركة ايني النفطية الإيطالية، حيث قالت ايني أن «فنزويلا جاءت في مقدمة الدول باحتياطي النفط وجاءت السعودية ثانياً، ومن ثم ايران ثالثاً، وبعدها كندا رابعاً، والعراق خامساً، وتابعت أن الإمارات جاءت سادساً وروسيا سابعاً، وبعدها الكويت ثامناً، ثم ليبيا بالمركز التاسع، وفي المرتبة العاشرة والأخيرة جاءت الولايات المتحدة الأمريكية. (**شفق نيوز**، 2023).

ثانياً : اللاعبون الإقليميون في النظام الإقليمي الجديد

إن البديل الأنسب للولايات المتحدة الأمريكية لامتصاص الآثار السلبية للتمدد الزائد لها، هو في التلاعب بتوازنات القوى الإقليمية من خلال تحديد القوى المركزية في أقاليم العالم الجيوسياسية، وتسخير هذه القوى لضبط بعضها بعضاً على غرار ما فعلته بين العراق وإيران خلال الثمانينيات من القرن العشرين، إن اللعب على التوازنات الإقليمية في العالم وعدم التدخل يجب أن يمثل الحل الأخير للمشكلات الإقليمية والدولية، على أن يكون الهدف المركزي للولايات المتحدة الأمريكية هو منع ظهور قوة منافسة لها في أية زاوية من زوايا العالم (**فريدمان**، 2013).

1- القوى الإقليمية غير العربية في الشرق الأوسط

أ. تركيا: شكل موقع تركيا الجغرافي تاريخياً ركيزة لانطلاقها نحو العالمية، إذ يحاول صناع القرار فيها استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي والارتقاء به للتحول نحو العالمية وتكمن أهمية موقع تركيا في أنها (**باكير**، 2010م، ص21-20):

- تتوسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا وقد منحها هذا الموقع منذ القدم القدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي.
- تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح تسميته أوراسيا وهي بذلك تعد المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم على وفق نظرية هالفورد ماكندر الجيوبولتيكية.
- هي دولة قارية وبحرية في الوقت نفسه وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمثلها تركيا.
- تحدها المياه من ثلاث جهات البحر الأسود في الشمال وبحر إيجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مهمين هما مضيق البوسفور في شمال تركيا ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي، وهذا ما يتيح لها التحول إلى قوة

مائية فضلاً عن أنها قوة قارية.

ب. إيران: برزت إيران لاعباً أقوى في منطقة الشرق الأوسط بعد التغيير في الدولة العراقية عام 2003م، ومنذ الاجتياح الأمريكي للعراق توجهت تيارات السياسة الداخلية في إيران نحو اليمين بنحوٍ ملحوظ مبتعدة من الإصلاحيين ومقتربة من المتشددين وهذه الحقيقة الأولى أما الحقيقة الثانية فهي أن إيران غدت لاعباً إقليمياً أقوى من أي وقت مضى وصارت خاضعة لقيادة نخبة أكثر تشدداً، وأصبحت تواقة إلى ممارسة نفوذها الإقليمي وتكمن الحقيقة الثالثة في أن إيران أضحت اليوم تتمتع بنفوذ واسع في العراق من خلال علاقاتها مع القوى السياسية العراقية المختلفة أما الحقيقة الرابعة فهو خلو جعبة الولايات المتحدة الأمريكية ما خلا التدخل العسكري من أي أداة قوية ترغم بها الجمهورية الإسلامية الإيرانية على تغيير سياساتها، أما الحقيقة الخامسة فإن هناك استعداداً من إيران لإبرام صفقات مع الولايات المتحدة الأمريكية إن كان في ذلك مصلحة حيوية في مقابل دعم الملف النووي الإيراني والتزام الولايات المتحدة الأمريكية بالمصالح الأمنية لإيران، كذلك أعربت إيران عن استعدادها دعم حل الدولتين في فلسطين (**باكير، 2010، ص44**).

ج. الكيان الصهيوني (إسرائيل): تنطلق إسرائيل من استراتيجية تقوم على منطلقات القوة العسكرية والحرب والصراع وموازين القوى وبسط النفوذ تجاه الدول العربية، سواء تلك التي وقعت معها اتفاقيات سلام أو تلك التي لم توقع (**المياحي، 2001، ص49**)، وأنها تفترض أن وجودها في خطر منذ إنشائها، لهذا فإن صراعها مع العرب يدفعها للشعور أن تبقى الطرف الإقليمي الأقوى والمهيمن على المنطقة بما يسمح لها فرض رؤيتها على الدول العربية وسياساتها وأجندتها، ولا يأتي ذلك إلا من خلال تحقيق أهداف سياستها الخارجية التي تقوم على الآتي (**عمر، 2017، ص97**):

1) إحداث التفوق العسكري الإسرائيلي من خلال بناء جيش قوي يستند إلى صناعة عسكرية وتكنولوجية يأتي في مقدمتها السلاح النووي والجرثومي والكيمياوي، مع تحريمها على دول منطقة الشرق الأوسط.

2) حماية الأمن القومي الإسرائيلي وفق توجيهات نظرية الأمن القومي التي تشكل جوهر السياسة الإسرائيلية، وذلك بالاعتماد على:

- تهديد الأرض العربية عبر اتباع سياسة استيطانية تقوم بطرد السكان العرب.
- مواجهة التنظيمات السياسية الفلسطينية (السياسية والعسكرية) والعمل على تصفية رموزها.
- توسيع رقعة الأرض المحتلة عبر العدوان وشن الاعتداءات على الأرض العربية.

القسم الثاني : الجانب التطبيقي تأثير الوجود الأمريكي وسياساتها الأمنية في النظام الإقليمي للشرق الأوسط

على أرض الواقع، يظهر تأثير السياسة الأمنية الأمريكية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في أنموذج النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط من خلال الآتي (**الصاوي، 1994، ص25**):

أولاً : قلب موازين القوى الإقليمية الحاكمة في الشرق الأوسط الموسع لصالح قوى جديدة ليست بعيدة عن اتجاهات السياسة الأمريكية المزمع تطبيقها.

ومن أمثلة ذلك:

- ما حصل في موازين القوى الإقليمية

ومستقبل المنطقة بعد سقوط العراق عام 2003، بعدما كان العراق حجر الزاوية في النظام الإقليمي الشرق أوسطي المرتبط بتحالفات وتوازنات الحرب الباردة.

– هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي بعد سقوط الشيوعية، وانتهاء الثنائية القطبية (التنافس الأميركي – السوفيتي). وإدخال المنطقة في حالة عدم الاستقرار.

ثانياً: العمل على إحداث انقسامات قومية وإثنية ودينية في منطقة الشرق الأوسط الموسع استعداداً للدور الجديد للمنطقة. ومثال ذلك: ما حصل من نزاعات مسلحة وتحولات جيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنوات العشر الماضية بعد أحداث الربيع العربي عام 2010.

ثالثاً: إعادة الدور للمعارضة السياسية لأنظمة الحكم في الشرق الأوسط. ومثال ذلك ما حصل للعراق بعد الاجتياح الأمريكي للبلاد عام 2003، وإعادة دور المعارضة السياسية لنظام الحكم السابق وتسليمهم مقاليد الحكم في البلد.

رابعاً: تسليط الضوء على سياسات الإصلاح الداخلي والتنمية المتعثرة في منطقة الشرق الأوسط وتفعيل الديمقراطية. ومثال ذلك:

- استعداد بلد مثل العراق الذي عانى لعقود طويلة من الحروب والصراعات والإرهاب، إلى النهوض وتبوؤ مكانه الطبيعي والمحوري في المنطقة والعمل على تجاوز مآسي الماضي.
- تأثير التحوّلات الإقليمية والدولية المتسارعة التي شهدها العالم عام 2023 كالحرب الأوكرانية وتداعياتها على العالم أجمع، والحرب على غزة وتبعاتها الإقليمية المحتملة.

كل ذلك يُشكل عوامل ضغط يعوق الاستقرار الضروري لانطلاق مشاريع اقتصادية تنموية واعدة سواء في العراق أو دول منطقة الشرق الأوسط.

خامساً: زيادة الوعي بخطر الإرهاب الراديكالي.

ومن تداعيات تأثير الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، وبالرجوع إلى الوراء قليلاً، وجدت أن الشركات الأمريكية في إقليم الشرق الأوسط تم تكثيف وجودها بعد اكتشاف حقول النفط الواسعة عام 1927م في كركوك، وإعلانها قيام اتحاد دولي للاستثمار باسم «شركة نفط العراق» لتطوير واستثمار هذه الحقول. في عام 1932م أسست شركة «ستاندارد أويل كاليفورنيا» لاستثمار النفط في البحرين، ونجحت عام 1933م في الحصول على اتفاقية مع الملك عبد العزيز آل سعود يعطيها الحق في التنقيب عن النفط في مناطق واسعة من الأرض السعودية، لكن الشركات الأمريكية لم تحصل على الحصة الأهم إلا في عام 1938م حين تمكنت من اكتشاف حقول النفط الضخمة في الدمام بالسعودية. امتد النفوذ الأمريكي بعد ذلك إلى إيران، وعاد ليتعزز في الخليج بعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس بعد عام 1971م **(الزبيدي، 2005، ص25)**.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جر بعض بلدان المنطقة إلى ما سمي آنذاك « مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط »، بقيادتها بعدما ضعف دور بريطانيا وتراجعت عن الكثير من مواقعها التي كانت مهيمنة عليها في وقت سابق، وتكشف الوثائق الرسمية الصادرة عن وكالة التنمية الدولية الأمريكية عن إمكانية إقامة نظام يعبر عن مصالح العالم الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ربط دول الشرق الأوسط إلى

نظام إقليمي لمواجهة الخطر الشيوعي آنذاك، الذي كان الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بالذات، يعتبرانه العدو الأساس، كذلك تحرك الولايات المتحدة الأمريكية بنحوٍ تدريجي نحو المنطقة من خلال رعاية عملية السلام بين العرب وإسرائيل، ودعم إسرائيل، والمحاولات الدؤوبة للحصول على قواعد عسكرية في أماكن عديدة منه، واستخدام المعونات الاقتصادية الأمريكية لدول المنطقة لتهيئتها للقبول بالمشروع الأمريكي في المنطقة (**الزبيدي**، 2005، ص105-104).

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية احتواء القوى الكبرى المنافسة وعلى رأسها روسيا والصين والاتحاد الأوروبي، وتمكنت من مصادرة هوية القرار الأوروبي في الميادين الإستراتيجية والدفاعية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي كذلك قاومت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع قوة الدفاع الأوروبية التي اقترحتها فرنسا وألمانيا، ولو وضعنا جانباً تطور التناقضات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها السلبية على السياسة الخارجية الأميركية نجد أن زعامة العالم تستوجب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تدير بنجاح علاقات إشكالية مع القوى الدولية المنافسة والتهديدات الخارجية (**محمود**، 2003، ص70)، و(**سويد**، 2004، ص128-118).

شكلت الحرب العراقية الإيرانية بداية النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج بالذات من خلال إقامة بعض الخيوط مع النظام العراقي الذي وجدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية البديل لنظام الشاه الذي أطاحت به الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، لذا عمدت الحكومة الأمريكية إلى تقديم الدعم الاستخباري وبعض الدعم الاقتصادي للعراق خلال الحرب، ومع غزو العراق للكويت أصبح الوجود الأمريكي مرغوبا في منطقة الخليج لإخراج العراق من الكويت، وإدامة الاستقرار في المنطقة (**الزبيدي**، 2005، ص169).

إن اللاعبين الجيوستراتيجيين النشيطين من القوى الإقليمية هي تلك الدول التي تمتلك القدرة والإرادة القومية على ممارسة القوة أو النفوذ في ما وراء الحدود بغية التغيير، وبدرجة تؤثر في المصالح الأميركية، أي حالة الشؤون الجيوبولتيكية الراهنة كما هو الحال في إيران وقدرتها على تغيير موازين القوى الإقليمية والإضرار بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط (**بريجنسكي، نت**). كان للولايات المتحدة الأمريكية حسابات أكثر واقعية لفرض هيمنتها على الشرق الأوسط الغني بالنفط والذي يحتوي على 65٪ من الاحتياطي العالمي (**إسماعيل**، 1991، ص15).

1. **العراق**: يعد العراق أحد الدول المهمة والبارزة في منطقة الشرق الأوسط ، إذ إن موقعه الاستراتيجي الفريد في جنوب غرب آسيا يشكل الجسر البري الذي يربط بين الخليج العربي والمحيط الهندي وجنوب شرق آسيا وهذا الموقع جعله عرضة للتنازع الدولي منذ القدم، ويعد العراق العمق الاستراتيجي لبلدان المشرق العربي، وأنه يؤدي دوراً متميزاً في السياسة الإقليمية للمنطقة، فضلاً عن أهميته الاقتصادية بامتلاكه لموارد نفطية وثروات اقتصادية هائلة (**المعموري**، 2008، ص1)، وهو منطقة رأسية للخليج العربي، فيشكل عمقاً استراتيجياً يوصل الخليج بأوروبا عبر كل من تركيا باتجاه البحر الأسود وبلاد الشام باتجاه البحر المتوسط وهو كتلة جيوستراتيجية نهرية تقع في

قلب المجال الحيوي للشرق الأوسط (**عبيد**، 2011، ص113).

2. **سوريا**: تقع الجمهورية العربية السورية بين درجتي عرض 38-33 شمال خط الاستواء، فهي إذاً في قلب المنطقة العربية من إقليم الشرق الأوسط وعند ملتقى القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتشرف على الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ، ما جعلها محطة بالغة الأهمية للتجارة بين الشرق والغرب عبر العصور ومقصدا لبواخر الدول الأوروبية وتجارتها، ومركزاً ممتازاً للمواصلات بين قارات العالم (**الباشا**، 2020، ص23).

3. **مصر**: تحتل مصر موقعاً جغرافياً متميزاً، فهي تطل على بحرين هما البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، كما تمثل زاوية الالتقاء بين المشرق والمغرب (أفريقيا وآسيا)، وهو ما جعلها ملتقى العناصر البشرية من القارتين وصنع مزيجاً متجانساً كان هو الأساس الذي أبدع الحضارة المصرية القديمة وجعلها متطلعة إلى الحضارات الأخرى ومتصلة بها (**مريقي**، 2017، ص265)، وتستند الأهمية الجيوإستراتيجية لمصر على أربعة محاور رئيسة هي: الموقع الجغرافي، والقوى البشرية الهائلة، والثروات الاقتصادية، والتراث الحضاري التاريخي العريق الذي يعود لآلاف السنين، كل هذه الخصائص - التي تتمتع بها مصر على الصعيد الإقليمي والعالمي- أفرزت بدورها عناصر من القوة الناعمة مكنت الحكومات المصرية من خلق مساحة واسعة من التأثير المباشر خارج الحدود القومية (**الباشا**، 2020، ص24).

سادساً : مستقبل البيئة الاستراتيجية الدولية

أصدرت مؤسسة كارنجي للسلام العالمي في نيسان 2010م تقريراً بعنوان: (نظام العالم في 2050) (The World Order in 2050)، تناول وصفة تحليلية لمستقبل النظام العالمي وتوقع من سيحتل المراتب الأولى حينها، اقتصادياً وسياسياً، وذلك بناءً على دراسات تحليلية استقرائية للواقع الراهن واحتمالات تطوره وكان أبرز ما جاء في التقرير (Dadush & Stancil, 2010):

1. في موازين العالم الاقتصادية ستنتقل القوة بسرعة، وستبقى الصين سائرة على الطريق لاجتياز الولايات المتحدة كالقوة الاقتصادية الأكبر في العالم ضمن هذا الجيل، وستنظم الهند إليها كزعيم عالمي في منتصف القرن.

2. ستبقى القوى الغربية الأولى من حيث مستوى دخل الفرد، وسيزداد الفقر في الدول الفقيرة، وهنا قد تتصاعد الضغوط الوقائية في الاقتصاديات المتقدمة.

3. التحول الاقتصادي سيحرك العلاقات الدولية في طرق مختلفة، فالدول الأوروبية ستسعى لانتهاج سياسة خارجية موحدة، وستتجه إلى القوى الصاعدة، اليابان وروسيا ستزيد بناء هياكل جديدة من التحالفات، وقد تتجه القوى الصاعدة إلى رؤية بعضها البعض كمنافسين.

4. فقر مطلق سينحصر في الجيوب الصغيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والهند، ومع ذلك فإن هذا الفقر النسبي سيستمر وقد يصبح أكثر حدة، إذ يشكل خطراً على توقع النمو العالمي.

وتشير الدراسات والتقارير المستقبلية إلى انتقال مركز القوة الدولية من الغرب إلى الشرق، وهذا ما أكده فريد زكريا (كاتب أمريكي معروف ذو أصول هندية ومحرر في مجلة نيوزويك)، بالقول: إن هناك تغيراً في هيكل القوة والنفوذ في العالم،

فلمدة تقرب من خمسة قرون – منذ عصر النهضة – هيمن الغرب The West على العالم، وكانت له الريادة والقيادة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، ومن ثم انتقلت الهيمنة إلى أقصى الغرب عندما هيمنت الولايات المتحدة على بقية العالم، أما الآن، فإن العالم يشهد تحولاً ثالثاً تنتقل بمقتضاه الهيمنة إلى الآخرين في الشرق (The Rest) أي من الغرب إلى الشرق From the West To the Rest ، وتحديداً إلى مجموعة الدول البازغة الجديدة (البريكس) (BRICS)، البرازيل وروسيا والهند والصين، وفي ظل ذلك ستصبح الاستعمالات التقليدية للقوة العسكرية أقل تأثيراً(**زكريا، 2009، ص35-27**).

سابعاً : الهيمنة بالمشاركة: خياراً مستقبلياً للقيادة الأمريكية

قدمت طروحات عدة تحدد خيارات عديدة لإدامة الهيمنة الأمريكية، تراوحت بين الأحادية، والشراكة، والقيادة المنضبطة، إلا أننا وفي ضوء قراءتنا لاستراتيجية أوباما وسياساته ولغالبية الطروحات نرى بأن الهيمنة بالشراكة هي الخيار المستقبلي للولايات المتحدة من أجل تجديد القيادة الأمريكية، خاصة في ظل الامكانات المتاحة لها حالياً، ولحجم التحديات، وذلك لأن غالبية الطروحات تشير إلى مبدأ الشراكة للخروج من المأزق الأمريكي وتجديد القيادة والهيمنة العالمية (**الشيخ، 2005، ص89**). كما شرح **جون إدواردز**، وهو مرشح رئاسي سابق عن الحزب الديمقراطي، هذا التوجه المستقبلي الأمريكي نحو شكل الهيمنة بقوله: «في فجر قرن جديد وعلى شفا رئاسة جديدة تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية اليوم إلى إستعادة المكانة الأخلاقية العالية التي كانت تميز سياستنا الخارجية على مدى الجزء الأكبر من القرن الماضي، يجب أن نمضي إلى ما وراء الحطام الذي جاءت به واحدة من أعظم حالات الفشل الإستراتيجي في تاريخ الولايات المتحدة: حرب العراق، وبدلاً من التسبب في تنفير العالم عبر تأكيدات العصمة من الخطأ ومطالب الطاعة كما فعلت إدارة بوش يجب أن تكون القوة الدافعة للسياسة الخارجية الأمريكية إستراتيجية لإعادة التواصل يجب أن نعيد التشارك مع حلفائنا في قضايا الأمن الحساسة (**جولياني، وإكوارتز، 2008، ص25**).

الخاتمة

إن حدوث التغير الكبير على مفهوم الأمن والسياسة الأمنية التقليدية إنعكس على تغير محاور الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، إذ أن معالجة مفهوم الأمن صار أوضح في فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ عكست تطورات ما بعد الحرب الباردة النظرة الليبرالية لمفهوم الأمن، التي أحدثت تطورات إيجابية تصب في صالح هذه النظرة ومنها: تزايد التعاملات والتفاعلات التعاونية فيما بين الفاعلين الدوليين، وكذلك الاستخدام المكثف للترتيبات المتعددة الأطراف سواء كانت على المستوى الرسمي أو غير الرسمي. وعلى أساس ما تقدم خرج البحث بمجموعة النقاط الآتية:

1. إن مفهوم الأمن قد اتسع ليشمل أبعاداً وجوانب متعددة في شمولية المفهوم لوضع الإستراتيجيات الأمنية للدول.

2. الوقوع في تناقض بين مقاربتين للأمن، الأولى توسع المفهوم إلى أبعد مدى – المقاربة الليبرالية– والثانية تضع مفهوماً ضيقاً للأمن – المقاربة الواقعية–، هذا يوضح ضرورة وجود تحديد وسطي للمفهوم يزيل إشكال الاختزال الواقعي والمطاطية

المفرطة لليبرالية.

3. إن التطور الليبرالي لمفهوم الأمن لم يكن عالمي النطاق.

4. إن بلوغ العالمية عبر بوابة الإقليمية الجديدة جسد أحد أبرز المتغيرات الإستراتيجية التي دفعت الولايات المتحدة للانخراط في تكتلات الإقليمية الجديدة.

5. الإدراك الأمريكي يرى أن الهيمنة الأمريكية الشاملة لا يمكن أن تتم بانتهاج إستراتيجية شاملة بل لابد من أتباع الأسلوب التدريجي الذي يبدأ بالشراكات والترتيبات الإقليمية الجديدة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

6. بدأت الولايات المتحدة باستثمار الإقليمية الجديدة في إستراتيجيتها الشاملة لتأمين جملة مصالح حيوية تعزز من قدرتها الشاملة، عبر الهيمنة على الأقاليم تكون فيه الولايات المتحدة اللاعب الأهم والحاكم الضابط، وربط الأقاليم بعضها ببعض بشبكة من المنظومات والترتيبات الإقليمية الجديدة والعمل باستمرار على وضع وتغير أدوار اللاعبين الإقليميين والدوليين للحد من نشوئهم.

7. الترتيبات الإقليمية الجديدة السياسية والأمنية أمر مطلوب على نحو متزايد في الفكر الجيوبوليتيكي الأمريكي لبسط النفوذ.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- إن السياسة الأمنية الأمريكية ومن خلال تطبيقاتها في إقليم الشرق الأوسط الموسع قد انتقلت من حالة الجزئية إلى حالة التكامل العالمي.

2- الحفاظ على بنية النظام الدولي تحت القيادة الأمريكية وارتباط مصلحتها مباشرة بواشنطن.

3- تسويق مجمل أدوات القوة الذكية لاستعادة القدرة القيادية العالمية للولايات المتحدة والاستخدام المرن للآليات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والسياسية والقانونية والثقافية، ضمن إطار تكتيكي يشكل مرتكزاً للإستراتيجية الأمريكية بصيغتها الجديدة.

4- تتضمن الإقليمية الجديدة أبعاد وأثار إستراتيجية وجيوبوليتيكية وديموغرافية واقتصادية وتقنية، لضمان وترصين الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي.

5- تقليص احتمالية بروز نظام متعدد الأقطاب تكون الولايات المتحدة الأمريكية فيه طرفاً، من خلال طرح الفكر الجيوبوليتيكي الأمريكي في عدة أقاليم كأوراسيا والشرق الأوسط.

6- انخراط الولايات المتحدة في تكتلات الإقليمية الجديدة، للهيمنة الشاملة وبلوغ العالمية وتأمين جملة مصالح حيوية تعزز من قدرتها لتكون اللاعب الأهم وتعزيز مزاياها الاستراتيجية والثقافية في الفكر الجيوبوليتيكي الأمريكي لبسط النفوذ.

التوصيات:

1. البحث والتقصي في مشهد السياسة العالمية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول لعام 2001 م.

2. عمل دراسات عن السياسة الأمنية الأمريكية التي بدأت تأخذ مدى أوسع من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

3. عمل دراسة فاحصة عن تأثير تصاعد التهديدات للوجود الأمريكي بعد انتهاء الحرب الباردة، وارتباط أمن الولايات المتحدة الأمريكية بأمن العالم واستقراره، وظهور عدو جديد غير متوافق مع طموحات الإدارة الأمريكية.

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر العربية

1. ابن ايدامو، عادل، **الممارسة الأمريكية للقوة في ضوء الخبرة التاريخية الإسلامية**، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، مؤسسة خالد الحسن – مركز الدراسات والأبحاث، عدد 2، 2014م.
2. أحمد إبراهيم محمود، **العراق الجديد والإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجة، القاهرة، ع154، (2003).
3. أحمد، محمد عبد القادر، **الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي بين الماضي والحاضر**، ط1، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1992).
4. إسماعيل، محمد زكريا، **النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، عدد 143، كانون الثاني (1991).
5. أمين، خديجة عرفة محمد، **مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في جنوب شرق أسيا**، (رسالة ماجستير)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر: 2006م.
6. الباشا، محمود، **راهن ومستقبل الشباب السوري في الحياة السياسية**، مدونة منشورة على موقع الجزيرة بتاريخ (2020/ 5/ 17) متوفرة على الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/blogs/ 2020/ 5/ 17.
7. باكير، علي حسين، **تركيا: الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية، النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي**، من كتاب، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير: محمد عبد العاطي، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، (بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010م).
8. بريجنسكي، زيبيغنيو، **اللاعبون الجيوستراتيجيين والمحاور الجيوبولتيكية**، مقال مترجم، المكتبة الإلكترونية: http://www.politics-ar.com .
9. بوستي، توفيق، **تطور مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019.
10. بوستي، توفيق، **مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية**، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، بحث منشور بتاريخ 2 آذار 2019.
11. جندلي، خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد11 أيلول**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008م.
12. جولياني، رودولف، وجون إكوارتز، **نحو سلام واقعي: الدفاع عن الحضارة وهزيمة الإرهابيين بتفعيل النظام الدولي**، سلسلة دراسات عالمية، العدد 72، أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث، 2008.
13. **الحرب الباردة .. صراع ساخن قسّم العالم لقطبين**، مقال منشور على الرابط: https:// www.aljazeera.net/encyclopedia/ بتاريخ:

2016/ 3/ 1.

14. حسن لطيف كاظم الزبيدي، **الشرق الأوسط الكبير ودوره في صياغة قرار الحرب الأمريكية على العراق إختبار فرضيات**، بحث مقدم إلى ندوة مركز العراق للأبحاث، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، (2005). المكتبة الإلكترونية: http://hasnlz.com/news.

15. دالتون، مليسا، ونوره بن صالح، تقرير منشور ضمن سلسلة «موجز السياسة»، تحت عنوان **تفعيل الشراكة الأمريكية العراقية بعد عام من الانسحاب الأمريكي**، مركز الأمن الأمريكي الجديد (CANS) المختص بقضايا وسياسات الأمن الوطني والدفاع، كانون الأول (2012).

16. زاهر، رؤى، **المقاومة والإرهاب.. محاولة للتعريف**، مقال منشور على الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/opinions/ ، بتاريخ 2005/ 8/ 21.

17. زقاغ، عادل، **إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي**. 2021/ 10/ 2، المكتبة الإلكترونية: http:/ /www.almashhed.com

18. زكريا، فريد، **عالم ما بعد أمريكا**، ترجمة بسام شيخا، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

19. **السلام عبر «الأطلسي» أمريكا وأوروبا في عصر ما بعد الحرب الباردة**، المعهد العراقي للحوار، مقال منشور على الرابط:

https://hewariraq.com/

بتاريخ: 2021/ 7/ 31.

20. سليم، قسوم، **دراسات أمن العالم الثالث: العالم الثالث وإعادة صياغة مفهوم الأمن**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول (التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال أفريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار)، جامعة 8 ماي 45 قالمة، سكيكدة، الجزائر، 2013.

21. سيد أهل، حسن الإمام، **مكافحة الهجرة غير الشرعية: على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي في البحار**، دار الفكر الجامعي، 2014م.

22. الشحات، محمد خليل عاشور خليل، **أثر المتغيرات الدولية على النظام الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2011**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر، جامعة الإسكندرية، المجلد 8، العدد 16، تموز 2023.

23. **الشرق الأوسط .. مصطلح أوروبي لكيان جغرافي يقع في قلب العالم**، مقال منشور على الرابط:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/

بتاريخ 2023/ 11/ 19.

24. شكري، محمد عزيز ، **ظاهرة الإقليمية**، الموسوعة العربية، متوفر على الرابط الإلكتروني:

http://www.arap-encg.com/index.php.

25. الشيخ، أديم وضاح إسماعيل، **منهج التفكير الاستراتيجي الأميركي بعد الحرب الباردة: دراسة لمظاهر التغيير**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد: 2005.

26. صحيفة شفق نيوز، مقال منشور بتاريخ 14– 2023–8. متوفر على الرابط الإلكتروني: https://shafaq.com

27. الطائي، صالح عباس، **العوامل الهيكلية للحرب الباردة**، كلية العلوم السياسية، قسم

السياسة الدولية، جامعة النهرين، 2013.
28. عبد الخالق، لهيب، **بين انهيارين الإستراتيجية الأمريكية الجديدة**، (عمان، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003).
29. عبد الوهاب، أيمن، **موسوعة الشباب السياسية**، مقالة منشورة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2011، المكتبة الإلكترونية: http://acpss.ahram.org.eg
30. عبيد، منى حسين، وخلود محمد خميس، **العلاقات العراقية الأمريكية في ضوء اتفاقية الإطار الاستراتيجي**، من كتاب المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية (إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي)، بيت الحكمة، تحرير الباحث: علاء عكاب خلف، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2011).
31. عمر، عبدالجواد، **العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في شرق أوسط متغير ما بين تقارب وتباعد**، فلسطين – رام الله : المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية مسارات، 2017م.
32. عنتر، عبد النور، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، نيسان، (2005م)، ص57–56.
33. غاردنر، فرانك، **ما هي تهديدات الحرب «الهجينة» التي يحاول الناتو والاتحاد الأوروبي مكافحتها؟** مقال مراسل بي بي سي للشؤون الأمنية، منشور على الرابط الإلكتروني: https://www.bbc.com/arabic/ world-64545216 بتاريخ 7/ شباط/ 2023.
34. فروست، ماثيو، **جمهورية التشيك: تسلسل زمني للأحداث التي أدت إلى غزو عام 1968**، مقال منشور على الرابط: https://www.rferl.org/a/1089303.html آب/ 8991.
35. فريدمان، جورج، **العشرية القادمة: الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير**، عرض كتاب، وليد عبد الحي، مركز الجزيرة للدراسات، 2013. متوفر على الرابط الإلكتروني: https://studies.aljazeera.net/en/node/ 2682 .
36. قادري، حسين، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**، الأردن: دار الكتاب الثقافي، 2008م.
37. قسوم، سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الإستراتيجيات والمستقبليات، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.
38. كاظم، فلاح خلف، **موقف النظم السياسية العربية من مشروع الشرق الأوسط الكبير**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (2006).
39. كامل، محمد فاروق عبد الحميد، **قواعد العمل الشرطي لتنمية وعي ومشاركة الجماهير في العمليات الوقائية**، مجلة الفكر الشرطي، المجلد الرابع، ع2، حزيران (1995م).
40. لنده، عكروم، **تأثيرات التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط**، عمان، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2013م.

41. لينـدة عكـروم، **تأثـير التهديـدات الأمنيـة بـين شـمال وجنـوب المتوسـط**، دار إبـن بطوطـة للنشر والتوزيـع، عـمان، 2013.

42. محمـد، سـمر إبراهيـم، **الظاهـرة الإرهابيـة وموقـع الديـن منهـا: دراسـة أحـداث الحـادي عـشر مـن سـبتمبر**، مجلـة آفـاق سياسـية، المركـز العـربي للبحـوث والدراسـات، بـيروت، العـدد 12، 2014م.

43. مـراد، عـلي عبـاس، **الأمـن والأمـن القومـي: مقاربـات نظريـة**، الطبعـة الأولى، وهـران – الجزائر: ابـن النديـم للنشر والتوزيـع، بـيروت – لبنـان: دار الروافـد الثقافيـة – نـاشرون، 2017.

44. مريقـي، بـو بكـر، **العوامـل المؤثـرة في العـمارة في الحضـارة المصريـة القديمـة**، بحـث منشـور، مجلـة العلـوم الإسـلامية والحضـارة، جامعـة عـمار ثليجي، الجزائـر، العـدد السـادس، تشريـن الأول 2017.

45. المسـفر، محمـد صالـح وآخـرون، **الأمـن القومـي العـربي وتحديـات الأمـن الإقليمـي**، تحريـر: مـروان قبـلان، الطبعـة الأولى، المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، 2023.

46. المصري، أحمـد، **دور إسرائيـل في مرتكـزات الأمـن القومـي المـصري**، جامعـة الأزهـر، قسـم العلـوم السياسـية، غـزة، 2010.

47. مظلـوم، محمـد جمـال الديـن، **التعـاون الصينـي– الـروسي في إطـار منظمـة شـنغهاي**، السياسـة الدوليـة، العـدد 164 أبريـل (2006).

48. المعمـوري، أحمـد سـلمان، **العـراق في الإسـتراتيجية التركيـة في ظـل المتغيـرات الدولية**، النـدوة العلمية لقسـم الدراسـات السياسـية تحـت عنـوان العـراق في الاسـتراتيجيات الدوليـة، الجامعة المسـتنصرية، وزارة التعليـم العـالي والبحـث العلمـي، جمهوريـة العـراق: مركـز المسـتنصرية للدراسـات العربيـة والدوليـة، 2008.

49. المياحـي، أزهـار عبـد الله حسـن، **الوظيفـة الإقليميـة الإسرائيـل بعـد الحـرب البـاردة وآفاقهـا المسـتقبلية**، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، بغـداد، جامعـة النهريـن، كليـة العلـوم السياسـية، العـراق: 2001.

50. ميتشـينك، آدم، **مـن ربيـع بـراغ إلى الثـورة المخمليـة**، صحيفـة الجزيـرة، العـدد 13129، أيلـول 2008.

51. نصـيرات، سـليمان، **الشـخصية الأردنيـة بـين البعد الوطنـي والبعـد القومـي، في الطريـق إلى أردن ديمقراطـي ومـشروع نهضـوي عـربي**، المملكـة الأردنيـة: دار البشـير، 2002م.

52. نهـار، غـازي صالـح، **مصـادر تهديـد الأمـن القومـي العـربي الداخليـة دراسـة في الأمـن القومـي**، سلسـلة دراسـات في الشـؤون الدوليـة، عـمان، الأردن: دار مجـدلاوي للنـشر والتوزيـع، 1993.

53. هـلال، عـليِّ الديـن، **النظـام الإقليمـي العـربي في مرحلـة تحـول بـيروت**: سلسـلة أوراق عربيـة 27، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، 2012.

54. وضـاح الصـاوي، **تحكيـم الشريعـة ودعـاوى الخصـوم**، ط1، دار الاعـلام الـدولي، 1994.

55. ياسـين بولالـوة، وعـلي لـراري، وأسـامة سـليخ، **تقديـر الأمـن والادراك السـياسي**، المدرسـة الوطنيـة العليـا للعلـوم السياسـية، الجزائـر، 2021. https://enssp.dz

56. ياسـين سـويد، **الوجـود العسـكري الأجنبـي في الخليـج، واقـع وخيـارات دعـوه إلى امـن عـربي**

وإسلامي في الخليج، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (شباط 2004).

ثانياً : المصادر الأجنبية

1. Arnold Wolfers, Discord and collaboration, **Essays on International Politics** (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962).

2. Barry Buzan and Ole Waever, **Regions and Powers: The Structure of International Security** (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

3. Benjamin. O. Fordham, **Economic Interests, Party, and Ideology in Early Cold War Era U.S. Foreign Policy**, International Organization, Vol. 52, No.2, The MIT Press, (1998), pp.359-360.

4. Bill McSweeney, **Security, Identity and Interested**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

5. Charles Lipson, **International Cooperation in Economic and Security affairs**, World Politics, Vol. 37, No.1, Trustees of Princeton University, United States, (1984), pp.22-23.

6. Contory, Louis J. & Spiegel, Steven L., **The International politics; comparative Approach**. (New Jersey; prentic Hall, Inc. Englewood liffs, 1970).

7. Edward Newman, **Refugees**, **international security, and human vulnerability: Introduction and survey**, In book: Refugees and forced displacement: International security, human vulnerability, and the state, edited by: Edward Newman and Joanne van Selm, (New York: The United Nations University, 2003).

8. Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), **National Security and American Society** (Kansas: Kansas University Press, 1973).

9. Jan Eichler, **Comment apprecier les menaces et les risques du monde contemporain?, Defense nationale et secarite collective**, vol. 62, N. 11, Novembre, 2006.

10. Kehane, Robert O. & S. nye Joseph, **Power and International- Dependence**, (Boston: Little and Company, 1977).

11. Stephen Dinan & David Sherfinski, **House, Senate pass massive budget increase; vote to end gov't shutdown**, The Washington Times, Friday, February 9, (2018).

12. Stephen M. Walt, **The Taming of American Power: the Global Response to US Pride** (2005).

13. Tara Murphy, **Security challenges in the 21st century global commons,** Yale Journal of international affairs, spotlight on security, Spring/Summer (2010).

14. Uri Dadush and Bennett Stancil, **The World Order in 2050**. Policy Outlook, Camegie Endowment for International Peace, April (2010).